

شركة دار الظبي القابضة - ش.م.ك. (قابضة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

شركة دار الظبي القابضة - ش.م.ك. (قابضة)
وشركتها التابعة
دولة الكويت

البيانات المالية المجمعة
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

صفحة

3-1

4

5

6

7

8

19 -9

تقرير مراقب الحسابات المستقل
بيان المركز المالي المجمع
بيان الأرباح أو الخسائر المجمع
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
بيان التغيرات في حقوق الملكية المجمع
بيان التدفقات النقدية المجمع
إيضاحات حول البيانات المالية المجمعة

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
شركة دار الظبي القابضة - ش.م.ك. (قابضة)
دولة الكويت

تقرير حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

رأي المتحفظ

لقد دققنا البيانات المالية المجمعة لشركة دار الظبي القابضة - ش.م.ك. (قابضة) (الشركة الأم) وشركتها التابعة (المجموعة)، والتي تتضمن بيان المركز المالي المجمع كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، والبيانات المالية المجمعة للأرباح أو الخسائر، والأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر، والتغيرات في حقوق الملكية، والتడفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية المجمعة، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية اليمامة.

برأينا، وباستثناء أية تأثيرات محتملة للأمر المبين في أساس الرأي المتحفظ من تقريرنا، فإن البيانات المالية المجمعة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي المالية، المركز المالي المجمع للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، ونتائج أعمالها وتدقائقها النقدية المجمعة للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

أساس الرأي المتحفظ

كما هو مبين في الإيضاح رقم ٤ (أ) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة، إن رصيد الدائنون التجاريين يتضمن مبلغ ٢٣,٤٣٣,٢٧٨ دينار كويتي (٢٨٥,١٩٨,٨٤٦ درهم إماراتي) والذي يمثل الرصيد الدائن المتبقى والمستحق للمطور الرئيسي نتيجة لاقتناء عقارات قيد التطوير، وهذا بالإضافة إلى أن المطور الرئيسي يطالب بفوائد ورسوم أخرى بمبلغ ١١,٩٦٩,٤٢٦ دينار كويتي (١٤٥,٦٧٦,٠١٧ درهم إماراتي) من الشركة التابعة للشركة الأم وذلك نتيجة للتأخر في سداد الرصيد المستحق وفقاً لشروط التعاقد. لم تقم الشركة التابعة للشركة الأم بتسجيل تلك الفوائد والرسوم الأخرى في الدفاتر وذلك بسبب عدم موافقتها عليها. نتيجة لعدم التأكيد المتعلق بتسوية الفوائد والرسوم الأخرى من قبل المجموعة، لم تتمكن من التأكيد من الرصيد النهائي المستحق للمطور الرئيسي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧. وبالتالي، لم تتمكن من التأكيد إن كان ضرورياً إجراء أي تعديلات على القيمة الدفترية.

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤوليتنا وفقاً لتأكيد المعايير قد تم شرحها ضمن بند مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة الوارد في تقريرنا. كما أنها مستقلون عن المجموعة وفقاً لمطالبات ميثاق الأخلاق للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير أخلاقية المحاسبين، بالإضافة إلى المتطلبات الأخلاقية وال المتعلقة بتدقيق البيانات المالية المجمعة في دولة الكويت، كما قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى بما يتوافق مع تلك المتطلبات والميثاق. أثنا نعتقد بأن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية وملائمة لتكون أساساً في إبداء رأينا المتحفظ.

عدم التأكيد المادي المتعلق بمبدأ الاستمرارية

نود أن نشير إلى الإيضاح رقم (١٩) من البيانات المالية المجمعة، والذي يبين تجاوز المطلوبات المتداولة للمجموعة موجوداتها المتداولة بمبلغ ٢٥,٨٩٢,٨٣٣ دينار كويتي. كما هو مبين في الإيضاح رقم (١٩)، إن هذه الظروف بالإضافة إلى العوامل الأخرى الواردة في الإيضاح رقم (١٩) تشير إلى وجود عدم تأكيد مادي والذي قد يؤدي إلى وجود شكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية. إن رأينا غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

التأكيد على أمر

أود أن أشير إلى الإيضاح رقم (١٥) حول البيانات المالية المجمعة المرفقة فيما يتعلق بالقضايا المرفوعة من قبل المجموعة أو ضدها. إن رأينا أيضاً غير متحفظ فيما يتعلق بهذا الأمر.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحكومة حول البيانات المالية المجمعة

إن الإدارة هي الجهة المسئولة عن إعداد وعرض تلك البيانات المالية المجمعة بشكل عادل وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية، وعن نظام الرقابة الداخلية الذي تراه مناسباً لتمكينها من إعداد البيانات المالية المجمعة، بحيث لا تتضمن أية أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

ولإعداد تلك البيانات المالية المجمعة، تكون إدارة الشركة مسؤولة عن تقييم قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية والاصلاح عند الحاجة عن الأمور المتعلقة بتحقيق تلك الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبى، ما لم يكن بنية الإدارة تصفية المجموعة أو يقف أنشطتها أو عدم توفر أية بديل آخر واقعية لتحقيق ذلك.

إن المسؤولين عن الحكومة هم الجهة المسئولة عن مراقبة عملية التقرير المالي للمجموعة.

مسؤوليات مراقب الحسابات حول تدقيق البيانات المالية المجمعة

إن أهدافنا هي الحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية المجمعة ككل، خالية من أخطاء مادية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وإصدار تقرير التدقيق الذي يحتوي على رأينا. إن التأكيدات المعقولة هي تأكيدات عالية المستوى، ولكنها لا تضمن بأن مهمة التدقيق المنفذة وفق متطلبات المعايير الدولية للتدقيق، سوف تقوم دائماً بكشف الأخطاء المادية في حالة وجودها. إن الأخطاء وسواء كانت منفردة أو مجتمعة والتي يمكن أن تنشأ من الاحتيال أو الخطأ تعتبر مادية عندما يكون من المتوقع أن تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدم والمتحدة بناء على ما ورد في تلك البيانات المالية المجمعة.

وكلجزء من مهام التدقيق وفق المعايير الدولية للتدقيق، يقوم بممارسة التقديرات المهنية والاحتفاظ بمستوى من الشاك المهني طيلة أعمال التدقيق، كما أثنا نقوم وبالتالي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية المجمعة، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة التي تتجاوز مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة التدقيق الكافية والملائمة لتتوفر لنا أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف الأخطاء المادية الناتجة عن الاحتيال تعتبر أعلى من تلك المخاطر الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد يشمل تواؤه، أو تزوير، أو حذف مقصودة، أو عرض خاطئ أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية التي لها علاقة بالتدقيق لغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض ابداء الرأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للمجموعة.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية المطبقة والإيضاحات المتعلقة بها والمعدة من قبل إدارة المجموعة.
- الاستنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة للأسس المحاسبية في تحقيق مبدأ الاستمرارية، وبناء على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، سوف نقرر فيما إذا كان عدم تأكيد جوهري ومرتبط بأحداث أو ظروف قد تشير إلى وجود شكوك جوهيرية حول قدرة المجموعة على تحقيق الاستمرارية، وإذا ما توصلنا إلى وجود عدم تأكيد جوهري، فإن علينا أن نلفت الانتباه لذلك ضمن تقرير مراقب الحسابات المتعلقة بها ضمن البيانات المالية المجمعة، أو في حالة ما إذا كانت تلك الإيضاحات غير ملائمة، لتعديل رأينا. إن استنتاجاتنا سوف تعتمد على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإنه قد يكون هناك أحداث أو ظروف مستقبلية قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على تحقيق الاستمرارية.
- تقييم الإطار العام للبيانات المالية المجمعة من ناحية العرض والتنظيم والفحوى، بما في ذلك الإيضاحات، وفيما إذا كانت تلك البيانات المالية المجمعة تعكس المعاملات والأحداث المتعلقة بها بشكل يحقق العرض الشامل بشكل عادل.
- الحصول على دليل تدقيق كافي وملائم فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمجموعة أو أنشطة الأعمال من خلال المجموعة بغرض إبداء الرأي حول البيانات المالية المجمعة. أثنا مسؤولون عن التوجيه، الإشراف والأداء على تدقيق حسابات المجموعة. كما أثنا مسؤولون بشكل منفرد فيما يتعلق برأينا حول التدقيق.

إننا نتوافق مع المسؤولين عن الحكومة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أية أوجه قصور جوهيرية في أنظمة الرقابة الداخلية التي لفت انتباها أثناء عملية التدقيق.

كما قمنا بتزويد المسؤولين عن الحكومة بما يفيد التزاماً بمتطلبات أخلاقية المهنة المتعلقة بالاستقلالية، وتزويدهم بكلفة ارتباطتنا والأمور الأخرى التي قد تشير إلى وجود شكوك في استقلاليتنا، أو حيثما وجدت، والحماية منها.

التقرير حول المتطلبات القانونية والتشريعات الأخرى

برأينا أن الشركة الأم تمسك حسابات منتظمة، وأن البيانات المالية المجمعة مع تقرير مجلس الإدارة للشركة الأم فيما يتعلق بالبيانات المالية المجمعة متتفقة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة الأم. وأننا قد حصلنا على المعلومات والتفسيرات التي رأيناها ضرورية لأداء مهام التدقيق، أن البيانات المالية المجمعة تتضمن ما نص عليه قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليها وعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم ، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية، وفي حدود المعلومات التي توافرت لدينا لم تقع خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 مخالفات لأحكام قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة عليها أو لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة الأم على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للشركة الأم أو نتائج أعمالها.

نایف مساعد البرزیع
مراقب حسابات مرخص فئة أ رقم 91
البرزیع وشركاه RSM

دولة الكويت
14 مارس 2018

نایف مساعد البرزیع
مراقب حسابات
مرخص فئة أ رقم 91
البرزیع وشركاه RSM

شركة دار الظبي القابضة - ش.م.ك. (قابضة)
وشركتها التابعة
بيان المركز المالي المجمع
كما في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

| <u>2016</u> | <u>2017</u> | <u>إيضاح</u> | <u>الموجودات</u> |
|--------------------------------|---------------------|--------------|--|
| <u>6,875</u> | <u>2,572</u> | | الموجودات المتداولة : نقد في الصندوق ولدى البنوك |
| <u>6,875</u> | <u>2,572</u> | | مجموع الموجودات المتداولة |
| <u>76,177,682</u> | <u>74,999,132</u> | <u>3</u> | الموجودات الغير متداولة : عقارات قيد التطوير |
| <u>76,177,682</u> | <u>74,999,132</u> | | مجموع الموجودات الغير متداولة |
| <u>76,184,557</u> | <u>75,001,704</u> | | مجموع الموجودات |
| المطلوبات وحقوق الملكية | | | |
| <u>26,265,806</u> | <u>25,895,405</u> | <u>4</u> | المطلوبات المتداولة : دائنون وأرصدة دائنة أخرى |
| <u>26,265,806</u> | <u>25,895,405</u> | | مجموع المطلوبات المتداولة |
| <u>5,970,077</u> | <u>5,877,714</u> | <u>5</u> | المطلوبات غير المتداولة : إيرادات مقبوضة مقدماً |
| <u>7,753,908</u> | <u>7,850,053</u> | <u>6</u> | مستحق إلى طرف ذو صلة |
| <u>1,496</u> | <u>1,842</u> | <u>7</u> | مخصص مكافأة نهاية الخدمة |
| <u>13,725,481</u> | <u>13,729,609</u> | | مجموع المطلوبات الغير متداولة |
| <u>39,991,287</u> | <u>39,625,014</u> | | مجموع المطلوبات |
| حقوق الملكية : | | | |
| <u>100,000,000</u> | <u>100,000,000</u> | <u>8</u> | رأس المال |
| <u>4,950,000</u> | <u>4,950,000</u> | <u>9</u> | علاوة إصدار |
| <u>22,739</u> | <u>22,739</u> | <u>10</u> | احتياطي اجباري |
| <u>22,739</u> | <u>22,739</u> | <u>11</u> | احتياطي اختياري |
| <u>(802,229)</u> | <u>(709,868)</u> | | تعديلات ترجمة عملات أجنبية |
| <u>(67,999,979)</u> | <u>(68,908,920)</u> | | خسائر متراكمة |
| <u>36,193,270</u> | <u>35,376,690</u> | | مجموع حقوق الملكية |
| <u>76,184,557</u> | <u>75,001,704</u> | | مجموع المطلوبات وحقوق الملكية |

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (19) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

فيصل علي المطوع
نائب رئيس مجلس الإدارة



محمد حمد المطوع
رئيس مجلس الإدارة

| 2016 | 2017 | إيضاح | |
|----------------|--------------------|-------|--|
| 618,298 | (1,178,550) | 3 | الإيرادات : (خسائر) عكس الإنخفاض في قيمة عقارات قيد التطوير |
| 2,465 | - | | إيرادات أخرى |
| <u>620,763</u> | <u>(1,178,550)</u> | | |
| 42,244 | 22,358 | 13 | المصاريف والأعباء الأخرى : |
| 135,370 | 135,000 | 6 | مصاريف عمومية وإدارية |
| 223,998 | (426,967) | 14 | تكاليف تمويلية |
| 401,612 | (269,609) | | (ربح) خسائر فروقات عملات أجنبية |
| <u>219,151</u> | <u>(908,941)</u> | | (خسارة) ربح السنة |

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (19) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة دار الظبي القابضة - ش.م.ك. (قابضة)
وشركتها التابعة
بيان الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر المجمع
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

| 2016 | 2017 | (خسارة) ربح السنة |
|----------|-----------|---|
| 219,151 | (908,941) | |
| (48,456) | 92,361 | الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) الأخرى : <u>بنود ممكн أن يعاد تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح أو الخسائر</u> |
| (48,456) | 92,361 | فروقات ترجمة عملة من العمليات الأجنبية |
| 170,695 | (816,580) | الدخل الشامل (الخسارة الشاملة) الأخرى للسنة |
| | | مجموع (الخسارة الشاملة) الدخل الشامل للسنة |

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (19) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

شركة دار النطير
وশركتها التابعة
بيان التغيرات في حقوق الملكية المحمى
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

| رأس المال | علاوة إصدار | احتياطي إيجاري | تعديلات ترجمة عملات أجنبية | خسائر مترافقنة | المجموع |
|--------------------|------------------|----------------|----------------------------|------------------|-------------------|
| 100,000,000 | 4,950,000 | 22,739 | 22,739 | (753,773) | 36,022,575 |
| - | - | - | - | (48,456) | 170,695 |
| 22,739 | 22,739 | - | - | (67,999,979) | 36,193,270 |
| 4,950,000 | 100,000,000 | - | - | (802,229) | (816,580) |
| 100,000,000 | - | - | - | 92,361 | 35,376,690 |
| 22,739 | 22,739 | - | - | (709,868) | (68,908,920) |
| 100,000,000 | 4,950,000 | 22,739 | 22,739 | (709,868) | 35,376,690 |

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (19) تشكل جزءاً من البيانات المالية المدجعة.

| 2016 | 2017 | |
|-----------|-----------|--|
| 219,151 | (908,941) | التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية : خسارة (ربح) السنة |
| (618,298) | 1,178,550 | تسويات : خسائر (عكس) الإنخفاض في قيمة عقارات قيد التطوير |
| 345 | 346 | مخصص مكافأة نهاية الخدمة |
| 135,370 | 135,000 | تكاليف تمويلية |
| 223,998 | (426,967) | (ربح) خسائر فروقات عملات أجنبية |
| (39,434) | (22,012) | |
| (6,531) | (2,169) | التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية : دائنون وأرصدة دائنة أخرى |
| 49,233 | 19,878 | صافي الحركة في أرصدة أطراف ذات صلة |
| 3,268 | (4,303) | النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية |
| (2,228) | - | مكافأة نهاية الخدمة مدفوعة |
| 1,040 | (4,303) | صافي النقد (المستخدم في) الناتج من الأنشطة التشغيلية |
| 1,040 | (4,303) | صافي (النقص) الزيادة في النقد في الصندوق ولدى البنوك |
| 5,835 | 6,875 | نقد في الصندوق ولدى البنوك في بداية السنة |
| 6,875 | 2,572 | نقد في الصندوق ولدى البنوك في نهاية السنة |

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (19) تشكل جزءاً من البيانات المالية المجمعة.

- 1

تأسيس الشركة الأم وأغراضها
إن شركة دار الظبي القابضة (الشركة الأم) هي شركة مساهمة كويتية قابضة تأسست بموجب عقد التأسيس رقم 6601/ جلد 1 بتاريخ 30 أغسطس 2004. وقد تم قيد الشركة الأم بالسجل التجاري تحت رقم 103326 بتاريخ 23 أكتوبر 2005 وأخر تعديلاته بتاريخ 1 يوليو 2016.

- إن الأغراض التي تأسست من أجلها الشركة الأم هي :
- أ- تملك أسهم شركات مساهمة كويتية أو أجنبية وكذلك تملك أسهم أو حصص في شركات ذات مسؤولية محدودة كويتية أو أجنبية أو الاشتراك في تأسيس هذه الشركات بنوعها وإدارتها وإيقاضها وكفالتها لدى الغير.
 - ب- إيقاض الشركات التي تملك فيها أسهما وكفالتها لدى الغير وفي هذه الحالة يتغير نسبه مشاركة الشركة القابضة في رأس مال الشركة المقترضة عن 20% على الأقل.
 - ج- تملك حقوق الملكية الصناعية من براءات اختراع أو علامات تجارية صناعية أو رسوم صناعية أو آية حقوق أخرى تتعلق بذلك وتتأجيرها لشركات أخرى لاستغلالها سواء داخل الكويت أو خارجها.
 - د- تملك المنشآت والعقارات اللازمة لنشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون.
 - هـ استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة تكون للشركة الأم مباشرة الأعمال السابق ذكرها بصفة أصلية أو بالوكالة. ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو أن تشتراك بأي وجه مع الهيئات التي تزاول أعمال شبيهة ب أعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها في الكويت أو في الخارج ولها أن تنشئ أو تشارك أو تشتري هذه الهيئات أو تلتحق بها.

إن شركة دار الظبي القابضة - ش.م.ك. (قابضة) (الشركة الأم) هي شركة تابعة لشركة بيان للاستثمار ش.م.ك. (عامة) (الشركة الأم الرئيسية).

إن العنوان المسجل للشركة الأم هو مجمع سعاد التجاري - شارع فهد السالم - قطعة 12 - مبني 21 - وعنوانها المسجل هو صندوق بريد رقم 104 الدسمة، 35151 - دولة الكويت.

تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية المجمعة من قبل مجلس الإدارة في 14 مارس 2018. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية المجمعة بعد إصدارها.

- 2

السياسات المحاسبية الهامة
تم إعداد البيانات المالية المجمعة المرفقة للمجموعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وتتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي:

أ- أساس الإعداد :

يتم عرض البيانات المالية المجمعة بالدينار الكويتي الذي يمثل العملة الرئيسية للشركة الأم، ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكلفة التاريخية.

تستند التكلفة التاريخية عموماً على القيمة العادلة للمبلغ المدفوع في مقابل السلع والخدمات. إن القيمة العادلة هي المبلغ المستلم عن بيع الأصل أو المدفوع لسداد الإلتزام في معاملة عادية بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس.

إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة. لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (س).

المعايير الصادرة وجارية التأثير

إن السياسات المحاسبية المطبقة من قبل المجموعة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة، باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق المعايير الجديدة والمعدلة للمعايير الدولية للتقارير المالية التالية كما في 1 يناير 2017:

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7) – مبادرة الإصلاحات

إن التعديلات على هذا المعيار والتي تسرى على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2017، تتطلب من المنشأة تقديم إصلاحات تتبع لمستخدمي البيانات المالية تقييم التغيرات في المطلوبات الناشئة من أنشطة التمويل، بما في ذلك التغيرات النقدية والغير نقدية.

تعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) – الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى

يبين المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) أن المنشأة لا تحتاج إلى تزويد ملخص معلومات مالية للحصص في الشركات التابعة، الشركات الزميلة أو شركات المحاصة والمصنفة (أو متضمنة في مجموعة مستبعدة والمصنفة) بعرض البيع. إن التعديلات توضح أن ذلك هو الامتياز الوحيد من متطلبات الإفصاح للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) عن الحصص. إن التعديلات سارية المفعول من 1 يناير 2017 ويجب تطبيقها بأثر رجعي.

إن التعديلات المذكورة أعلاه ليس لها أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

المعايير و التفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير و التفسيرات الجديدة والمعدلة التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ولم يتم تطبيقها بعد من قبل المجموعة:

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) – الأدوات المالية

يسري المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39 – الأدوات المالية: التحقق والقياس. إن المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) يحدد الكيفية التي يجب على المنشآة أن تصنف وتنقис أدواتها المالية وأن تتضمن نموذج الخسارة المتوقعة الجديد لإحتساب انخفاض قيمة الموجودات المالية ومتطلبات نموذج محاسبة التغطية الجديد، كما يوضح المبادئ في التتحقق وإلغاء الاعتراف للأدوات المالية من معيار المحاسبة الدولي رقم (39).

- يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) أن يتم لاحقاً قياس كافة الموجودات المالية المثبتة بالتكلفة المطफأة أو القيمة العادلة (من خلال الأرباح أو الخسائر أو من خلال الدخل الشامل الآخر) بناءً على تصنيفها بالاعتماد على نموذج الأعمال التي تتنمي إليها وصفات تدققتها الندية التعاقدية.

- بالنسبة للمطلوبات المالية، فإن أهم آثر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 يتعلق بالحالات التي يتم فيهاأخذ خيار القيمة العادلة: مبلغ التغير في القيمة العادلة للمطلوبات المالية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالتغييرات في مخاطر الإنتمان لذلك المطلوبات يتم إدراجها في الدخل الشامل الآخر (عوضاً من خلال الأرباح أو الخسائر)، إلا إذا أدى ذلك إلى عدم تطبيق محاسبي.

- فيما يتعلق بانخفاض قيمة الموجودات المالية، يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 نموذج "خسارة الإنتمان المتوقعة" بناءً على مفهوم مبدأ الخسائر المتوقعة عند بدء العقد: إن الاعتراف بخسارة الإنتمان يجب أن لا ينبع من ذلك دليلاً موضوعياً على انخفاض القيمة.

- بالنسبة لمحاسبة التحوط، يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 تعديلات جوهرية تسمح للبيانات المالية بعكس صورة أفضل عن كيفية تنفيذ أنشطة إدارة المخاطر عند تحوط المخاطر المالية وغير المالية.

- يتم الإعتراف وإلغاء الاعتراف بالخصصات كما هو دون تغيير عن معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

توقع الإدارة أن يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في البيانات المالية المجمعة للمجموعة عندما يصبح إلزامياً بشكل عام، لا توقع المجموعة أي تأثير جوهري على بيان المركز المالي المجمع من تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) – الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، والذي يحدد إطار شامل لكيفية وتوقيت واحقية الاعتراف بالإيرادات. سوف يحل هذا المعيار محل المعايير و التفسيرات الجارية التالية عند تطبيقه:

- معيار المحاسبة الدولي رقم (18) – الإيرادات
- معيار المحاسبة الدولي رقم (11) – عقود الإنشاء
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (13) – برامج ولاء العملاء.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (15) – اتفاقيات إنشاء العقارات.
- تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (18) – الموجودات المحولة من العملاء، و.
- تفسير لجنة تفسيرات المعايير رقم (31) – إيرادات خدمات الدعاية الناتجة عن معاملات مقايضة.

ينطبق هذا المعيار على جميع الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء (مع مبدأ أساسي يسند إلى نموذج من خمس خطوات)، إلا إذا كانت العقود في نطاق المعايير الأخرى. كما توفر متطلباتها نموذجاً للاعتراض وقياس الأرباح والخسائر الناتجة من استبعاد بعض الموجودات غير المالية، بما في ذلك الممتلكات والعقارات والمعدات والموجودات غير الملموسة. إن المعيار سيحدد مجموعة شاملة من متطلبات الإنصال المتعلقة بالطبيعة، المدى والتقويت وكذلك أي عدم تأكيد للإيرادات والتدقفات الندية المتعلقة بها مع العملاء.

توقع إدارة المجموعة أن يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) في البيانات المالية عندما يصبح إلزامياً.

بناء على المعالجة المحاسبية الحالية لمصادر الإيرادات الرئيسية للمجموعة، (إيضاح (2ط))، لا تتوقع الإدارة أن تطبق المعيار الدولي للتقارير المالي رقم 15 سوف ينتج عنه تأثير مادي على المركز المالي للمجموعة و/أو أداءها المالي. ومع ذلك، ويحيط أن الإدارة ما تزال في طور تحديد التأثير الكامل لتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15 على البيانات المالية للمجموعة، إنه ليس من العملي تقديرات مالية معقوله حول الآخر حتى تقوم الإدارة بإكمال المراجعة التفصيلية.

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) – التأجير

يسري هذا المعيار على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2019، ويحل هذا المعيار محل معيار المحاسبة الدولي رقم 17 - التأجير. سينتطلب هذا المعيار من المستأجرين إثبات معظم الإيجارات في بيان المركز المالي بطريقة مشابهة للإيجار التمويلي الوارد في المعيار المحاسبة الدولي رقم 17 مع استثناءات محدودة على الأصول ذات القيمة المنخفضة والإيجارات على المدى القصير. كما في تاريخ بدء عقد الإيجار، يسمح بالتطبيق المبكر شريطة تطبيق معيار الإيرادات الجديد (المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 15) في نفس التاريخ. يجب على المستأجر تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 16 باستخدام اما طريقة الآخر الرجعي الكامل او طريقة الآخر الرجعي العدل. إن تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) ليس متوقع ان يكون له أي تأثير مادي على البيانات المالية.

تفسير لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية رقم (22) – معاملات العملات الأجنبية والدفعة المقدمة

تسري هذه التفسيرات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، وتوضح انه عند تحديد سعر الصرف لاستخدامه عند الاعتراف المبدئي للموجودات، المصارييف أو الإيرادات (أو جزء منها) المتعلقة عند إلغاء الاعتراف بال الموجودات غير النقية أو المطلوبات غير النقية المتعلقة بالدفعة المقدمة، إن تاريخ المعاملة هو التاريخ الذي تعرف فيه المنشآة مبدئياً بال الموجودات غير النقية أو المطلوبات غير النقية الناتجة من الدفعة المقدمة إذا كان هناك دفعات أو تحصيلات مقدماً متعددة، فإنه يجب على المنشآة تحديد تاريخ المعاملات لكل دفعة أو تحصيل دفعة مقدمة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (40) – تحويل العقار الاستثماري

تسري التعديلات على الفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2018، وتوضح متى يجب على المنشآة تحويل العقار، بما في ذلك عقارات قيد الانشاء أو التطوير إلى أو من العقار الاستثماري. تبين التعديلات ان حدوث تغيير في الاستخدام عندما يقابل او يتوقف عن مقابلة تعريف العقار الاستثماري مع وجود أدلة على تغيير الاستخدام. مجرد تغيير في نية الإدارة في استخدام العقار لا تقدم دليل على تغيير في الاستخدام.

إن التعديلات على المعايير الأخرى لا يتوقع أن يكون لها أي تأثير مادي على البيانات المالية المجمعة.

بـ- أسس التجميع

تتضمن البيانات المالية المجمعة، البيانات المالية للشركة الأم وللشركة التابعة التالية (المشار إليها بالمجموعة):

نسبة الملكية

| 2016 | 2017 | الأنشطة الرئيسية | بلد التأسيس | اسم الشركة التابعة |
|------|------|------------------|-------------|--|
| %99 | %99 | عقارية | دولة الكويت | شركة دار الظبي العقارية – (ش.م.ك.) وشركتها التابعة: شركة إمارات دار الظبي العقارية (ذ.م.م.) |

إن الشركات التابعة (المستثمر فيها) هي الشركات التي تسيطر عليها الشركة الأم. وتوجد السيطرة عندما تكون الشركة الأم:

- ذات سلطة على الشركة المستثمر فيها.
- قابلة للتعرض للخسارة، أو لديها حقوق عن عوائد متغيرة من مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها.
- لديها القدرة على استخدام سلطتها في التأثير على عوائد الشركة المستثمر فيها.

تقوم الشركة الأم بإعادة تقييم مدى سيطرتها على الشركة المستثمر فيها إذا أشارت الحقائق والظروف بأنه هناك تغيرات على واحد أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاثة المبينة أعلاه.

عند تملك المجموعة نسبة أقل من أغليبية حقوق التصويت بالشركة المستثمر فيها، فإنه يكون لديها السلطة على الشركة المستثمر فيها عندما تكون حقوق التصويت لها كافية لاعطانها القدرة العملية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها من جانبها. تأخذ الشركة جميع الحقائق والظروف ذات الصلة بعين الاعتبار في تقييم مدى كفاية حقوق التصويت في الشركة المستثمر فيها لإعطاء السلطة عليها، بما في ذلك :

- حقوق تصويت المجموعة نسبة إلى مدى توزيع حقوق التصويت الخاصة بالأخرين.
- حقوق التصويت المحتلة التي تحتفظ بها المجموعة، وأصحاب الأصوات الأخرى أو الأطراف الأخرى.
- الحقوق الناشئة عن ترتيبات تعاقدية أخرى.
- آية حقائق وظروف إضافية تشير إلى مدى القدرة المالية للمجموعة على توجيه الأنشطة ذات الصلة عند إتخاذ القرارات، بما في ذلك أنماط التصويت في الاجتماعات السابقة للمساهمين.

تتضمن البيانات المالية المجمعة للشركات التابعة من تاريخ بدء السيطرة الفعلية وحتى تاريخ زوال السيطرة الفعلية . عند التجميع، يتم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات المتداولة بين الشركات بالكامل، بما فيها الأرباح المتداولة والخسائر والأرباح غير المحققة. يتم إعداد البيانات المالية المجمعة باستخدام سياسات محاسبية موحدة لمعاملات المتماثلة وللأحداث الأخرى التي تتم في ظروف مشابهة.

يتم إظهار الحصص غير المسيطرة من موجودات الشركات التابعة المجمعة في بند مستقل من حقوق ملكية المجموعة . إن الحصص غير المسيطرة تتكون من مبلغ تلك الحصص في تاريخ بدء دمج الأعمال ونصيب الحصص غير المسيطرة من التغير في حقوق الملكية منذ تاريخ الدمج.

تقاس الحصص غير المسيطرة إما بالقيمة العادلة، أو بحصتها النسبية من الموجودات والمطلوبات المحددة للشركة المشتراء، وذلك على أساس كل عملية على حدة.

يتم المحاسبة عن التغير في حصة الملكية لشركة تابعة مع عدم التغير في السيطرة ضمن حقوق الملكية. يتم تعديل المبالغ الدفترية لحصص ملكية المجموعة وال Hutchinson غير المسيطرة لعكس التغيرات للحصص المتعلقة بها في الشركات التابعة. إن أية فروقات بين الرصيد المعدل للحصص غير المسيطرة والقيمة العادلة للمبلغ المدفوع أو المحصل يتم الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بملك الشركة الأم. يتم قيد الخسائر على الحصص غير المسيطرة حتى وإن نتج عن ذلك القيد عجز في رصيد الحصص غير المسيطرة، إذا فقدت المجموعة السيطرة على شركة تابعة، فإنها تقوم بالآتي:

- استبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة.
- استبعاد القيمة الدفترية للحصص غير المسيطرة.
- استبعاد فروق تحويل العملات الأجنبية المترافق المسجلة في حقوق الملكية.
- إدراج القيمة العادلة لل مقابل المستلم.
- إدراج القيمة العادلة لأي استثمار محتفظ به.
- إدراج أي فائض أو عجز في الأرباح أو الخسائر.
- إعادة تصنيف حصة الشركة الأم من البنود المسجلة سابقاً في الدخل الشامل الآخر إلى الأرباح أو الخسائر أو الأرباح.

المرحلة طبقاً لما يلزم لهذه البنود.

- الأدوات المالية

تقوم المجموعة بتقسيف أدواتها المالية "كموجودات مالية" و"مطلوبات مالية". يتم إدراج الموجودات المالية والمطلوبات المالية عندما تكون المجموعة طرفاً في الأحكام التعاقدية لتلك الأدوات.

يتم تقسيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الإتفاقية التعاقدية. إن الفوائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كصارف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة حقوق ملكية يتم قيدها مباشرة على حقوق الملكية. يتم إظهار الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للمجموعة حق قانوني ملزם لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتتوافق السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي المجمع النقد في الصندوق ولدى البنوك والدائنين والمستحق إلى طرف ذو صلة.

المطلوبات المالية

1) الدائنين

يمثل رصيد الدائنين في الدائنين التجاريين والدائنين الآخرين. يمثل بند الدائنين التجاريين الالتزام لسداد قيمة بضائع أو خدمات التي تم شراؤها ضمن النشاط الاعتيادي من الموردين. يتم إدراج الدائنين التجاريين مبدئياً بالقيمة العادلة وتقاس لاحقاً بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. يتم تقسيف الدائنين كمطلوبات متداولة إذا كان السداد يستحق خلال سنة أو أقل، وبخلاف ذلك، يتم تقسيفها كمطلوبات غير متداولة.

يتم إلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية عندما يتم إلغاء أو انتهاء الالتزام مقابل المطلوبات. عندما يتم استبدال المطلوبات المالية الحالية بأخرى من نفس المفترض بشرط مختلاف جوهرياً أو تعديل شروط المطلوبات المالية الحالية بشكل جوهري. يتم معاملة التبديل أو التغيير كإلغاء اعتراف لأصل الالتزام وإدراج التزام جديد، ويتم إدراج الفرق بين القيمة الدفترية ذات الصلة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية

يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية ويتم إدراج صافي المبلغ في بيان المركز المالي المجمع فقط إذا كان هناك حق قانوني واجب النفاذ حالياً لمقاصة المبالغ المعترف بها وهناك نية للتسوية على أساس الصافي أو لتحقيق الموجودات وتسوية المطلوبات في وقت واحد.

د - عقارات قيد التطوير
إن عقارات قيد التطوير تم تطويرها بهدف البيع في المستقبل ضمن النشاط الإعتيادي بتحويلها إلى مخزون عقارات بدلاً من الاحتياط بها لغرض إكتساب الإيجارات أو ارتفاع القيمة السوقية. ويتم قياسها بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها أيهما أقل. تسجل العقارات المباعة وهي تحت التطوير بالتكلفة مضافاً إليها الربح / الخسائر ناقصاً المطالبات المرحلية. تشمل تكلفة العقارات تحت التطوير تكاليف الأرضي وغيرها من النفقات التي يتم رسملتها عن الأعمال الضرورية كجعل العقار جاهزاً للبيع. تتمثل صافي القيمة البيعية في سعر البيع التقديرى ناقصاً التكاليف المتبدلة في عملية بيع العقار. يعتبر العقار منجزاً عند إكمال جميع الأعمال المتعلقة به بما في ذلك البنية التحتية ومرافق المشروع بالكامل.

ه - إنخفاض قيمة الموجودات
في نهاية الفترة المالية، تقوم المجموعة بمراجعة القيم الدفترية للموجودات لتحديد فيما إذا كان هناك دليل على إنخفاض في قيمة تلك الموجودات. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض، يتم تقيير القيمة القابلة للاسترداد للموجودات لإحتساب خسائر الإنخفاض في القيمة، (إن وجدت). إذا لم يكن من الممكن تقيير القيمة القابلة للاسترداد لأصل منفرد، يجب على المجموعة تقيير القيمة القابلة للاسترداد لوحدة توليد النقد التي ينتمي إليها الأصل.

إن القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. يتم تقيير القيمة المستخدمة للأصل من خلال خصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مقابل القيمة الحالية لها بتطبيق سعر الخصم المناسب. يجب أن يعكس سعر الخصم تغيرات السوق الحالية لقيمة الزمنية للنقد والمخاطر المتعلقة بالأصل.

إذا كانت القيمة القابلة للاسترداد المقدرة للأصل (أو وحدة توليد النقد) أقل من القيمة الدفترية للأصل، فإنه يجب تخفيض القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة القابلة للاسترداد. يجب الإعتراف بخسارة الإنخفاض في القيمة مباشرةً في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع، إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة خسارة إنخفاض قيمة الأصل كإنخفاض إعادة تقييم.

عند عكس خسارة الإنخفاض في القيمة لاحقاً، تزداد القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) إلى القيمة التقديرية المعدلة القابلة للاسترداد. يجب أن لا يزيد المبلغ الدفترى بحسب عكس خسارة إنخفاض القيمة عن المبلغ الدفترى الذي كان سيحدد لو أنه لم يتم الإعتراف بآلية خسارة من إنخفاض قيمة الأصل (أو وحدة توليد النقد) خلال السنوات السابقة. يجب الإعتراف بعكس خسارة الإنخفاض في القيمة مباشرةً في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع إلا إذا كانت القيمة الدفترية للأصل معاد تقييمها وفي هذه الحالة يجب معالجة عكس خسائر الإنخفاض في القيمة كزيادة في إعادة التقييم.

مخصص مكافأة نهاية الخدمة
و - يتم إحتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقاً لقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي وعقود الموظفين وقوانين العمل المعمول بها في الدول التي تراول الشركات التابعة نشاطها بها. إن هذا الإلتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف، فيما لو تم إنهاء خدمته في نهاية الفترة المالية، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الإلتزام النهائي.

المخصصات
ز - يتم الإعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على المجموعة الإلتزام قانوني حالي أو محتمل، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الإلتزام، مع إمكانية إجراء تقيير موثوق لمبلغ الإلتزام. ويتم مراجعة المخصصات في نهاية كل فترة تقرير في نهاية كل سنة مالية وتعديلها لإظهار أفضل تقيير حالي. وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد مادياً، يجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة لتسوية الإلتزام. لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية.

رأس المال
ح - تصنف الأسهم العادية كحقوق ملكية.

تحقق الإيرادات
ط - يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع بضائع أو تقديم خدمات ضمن النشاط الإعتيادي للمجموعة. تقوم المجموعة بالتحقق من الإيرادات عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للمجموعة، وأن بعض الخصائص قد تم التأكد منها لكل من عمليات المجموعة كما هو مذكور أدناه. إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوقة بها إلى أن يتم حل جميع الإلتزامات المرتبطة بعملية البيع.

(1) **بيع عقارات قيد التطوير**
- عندما يكون التعاقد ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم 11 - "عقود الإنشاءات" ويمكن تقيير العائد المتوقع له بشكل موثوق. تقوم المجموعة بالإعتراف بالإيراد بناء على المراحل المنجزة من العقد وفقاً لمعايير المحاسبة الدولي رقم (11) - "عقود الإنشاءات".

- عندما يكون التعاقد ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (18) - "الإيرادات"، تعرف المجموعة بالإيراد عند إكمال الانجاز، وذلك عندما يتم نقل المخاطر والعواوند الرئيسية وملكية العقار من المجموعة في آن واحد.

- إذا تم نقل المخاطر والقواعد الرئيسية والملكية أثناء الاتجار (قبل اكتمال البناء)، تعرف المجموعة بالإيرادات إستناداً إلى طريقة نسب الاتجار.

إذا كان هناك تخوف من المجموعة حول المنافع الاقتصادية المستقبلية للمشروع، تقوم المجموعة بالإعتراف بالإيرادات على أساس طريقة الأقساط.

2) إيرادات ومصروفات أخرى

يتم تحقق الإيرادات والمصروفات الأخرى وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

تكاليف الإقراض -
إن تكاليف الإقراض المتعلقة مباشرة بمتلك أو إنشاء أو إنتاج الموجودات المستوفاة لشروط رسمة تكاليف الإقراض، وهي الموجودات التي تتطلب وقتاً زمنياً طويلاً لتصبح جاهزة للاستخدام أو البيع، يتم إضافتها لتكلفة تلك الموجودات حتى تصبح جاهزة بشكل جوهرى للاستخدام أو البيع. إن إيرادات الاستثمار المحصلة من الاستثمار المؤقت لفروض محددة والمستمرة خلال فترة عدم استغلالها للصرف يتم خصمها من تكاليف التمويل القابلة للإسترداد.

يتم إدراج كافة تكاليف الإقراض الأخرى في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع في الفترة التي يتم تكبدها فيها.

العملات الأجنبية -
تفيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات، ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ نهاية الفترة المالية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ. أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة. إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها.

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية ومن إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع لل فترة.

يتم تحويل الموجودات والمطلوبات للشركات التابعة الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ نهاية الفترة المالية. يتم تحويل نتائج الأعمال لتلك الشركات إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار صرف متساوية تقريباً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ هذه المعاملات، ويتم إدراج فروق التقييم الناتجة من التحويل مباشرة ضمن الدخل الشامل الآخر. ويتم إدراج هذه الفروق في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع خلال الفترة التي تم إستبعاد العمليات الأجنبية فيها.

حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي -
يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم الخسائر المتراكمة وحصتها من أرباح الشركات المساهمة الكويتية التابعة والممول إلى حساب الاحتياطي الإيجاري. لم يتم احتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي لحين إطفاء كامل الخسائر المتراكمة.

حصة الزكاة -
يتم احتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة وبعد خصم حصة الزكاة المدفوعة من الشركات المساهمة الكويتية التابعة وذلك طبقاً لقانون رقم 46 لسنة 2006 ولمرسوم وزارة المالية رقم 58 لسنة 2007 والقواعد التنفيذية المنفذة له. لم يتم احتساب حصة الزكاة لعدم وجود ربح يخضع لاحتساب حصة الزكاة على أساسه.

الأحداث المحتملة -
لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة إلا عندما يكون استخدام موارد إقتصادية لسداد التزام قانوني حالياً أو متوقع نتيجة أحداث سابقة مرجحاً مع امكانية تغير المبلغ المتوقع سداده بصورة كبيرة. وبخلاف ذلك، يتم الإفصاح عن المطلوبات المحتملة ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر إقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية المجمعة بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقق منافع إقتصادية مرجحاً.

الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة -
إن المجموعة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية المجمعة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية المجمعة والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال السنة قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الآراء:
من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة والمبنية في إيضاح رقم 2 ، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية المجمعة.

1 - تحقق الإيرادات
يتم تتحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للمجموعة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوقة بها.
إن تحديد خصائص تتحقق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.

2 - تصنيف الأراضي
عند إقتناء الأرضي، تصنف المجموعة الأرضي إلى إحدى التصنيفات التالية بناء على أغراض الإدارة في استخدام هذه الأرضي:

(1) عقارات قيد التطوير
عندما يكون غرض المجموعة في تطوير الأرضي بهدف بيعها في المستقبل، فإن كلاً من الأرضي وتكليف الإنشاءات يتم تصنيفها كعقارات قيد التطوير.

(2) أعمال تحت التنفيذ
عندما يكون غرض المجموعة تطوير الأرضي بهدف تأجيرها أو استخدامها في المستقبل فإن كلاً من الأرضي والإنشاءات يتم تصنيفها كأعمال تحت التنفيذ.

(3) عقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة
عندما يكون غرض المجموعة بيع الأرضي خلال النشاط الاعتيادي للمجموعة، فإن الأرضي يتم تصنيفها كعقارات محتفظ بها لغرض المتاجرة.

(4) عقارات استثمارية
عندما يكون غرض المجموعة تأجير الأرضي أو الإحتفاظ بها بهدف زيادة قيمتها الرأسمالية، أو أن الهدف لم يتم تحديده بعد، فإن الأرضي يتم تصنيفها كعقارات استثمارية.

التقديرات والافتراضات
إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ نهاية فترة التقرير والتي لها مخاطر جوهريّة في حدوث تعديلات مادية لقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

1- انخفاض قيمة الموجودات غير المالية
إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل (أو وحدة توليد النقد) القيمة القابلة للإسترداد، والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى. إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحثة من أصول مماثلة أو أسعار السوق المتاحة ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل. يتم تقدير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية.

تشمل تلك التدفقات النقدية من الموارنة المالية للخمس سنوات المقبلة، والتي لا تتضمن أنشطة إعادة الهيكلة التي لم تلتزم الشركة بها بعد، أو أي استثمارات جوهريّة والتي من شأنها تعزيز أداء الأصل (أو وحدة توليد النقد) في المستقبل. إن القيمة القابلة للإسترداد هي أكثر العوامل حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال عملية خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل النمو المستخدم لأغراض الاستقراء.

2- انخفاض قيمة العقارات قيد التطوير
يتم إدراج العقارات قيد التطوير بالتكلفة أو صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها، أيهما أقل. إذا كان يوجد دليل على الإنخفاض في القيمة، يتم تقييم صافي القيمة البيعية الممكن تحقيقها. يتم التقييم بناءً على أسعار البيع المتوقعة أو القيمة السوقية العادلة أو من خلال الرجوع إلى الأسعار السائدة بالسوق لعقارات مشابهة مخصوصاً منها المصارييف الإضافية لاستبعاد الأصل. أي فرق بين صافي القيمة البيعية والقيمة الدفترية يتم الإعتراف به في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع.

3 - عقارات قيد التطوير
إن العقارات قيد التطوير تتمثل في الأرضي الواقع في جزيرة الريم - إمارة أبو ظبي (دولة الإمارات العربية المتحدة) بهدف تطويرها وبيعها في المستقبل كمجمعات وشقق سكنية ومكاتب تجارية. بناءً على تقديرات الإدارة، تبلغ التكالفة التقديرية للمشروع 3,508,594,819 درهم إماراتي (288,282,641 دينار كويتي). يتم نقل الملكية بناءً على الفقرة رقم 7.2 من العقد بعد الإنتهاء من السداد الكامل للدفعات والانتهاء من أعمال التطوير.

إن العقارات قيد التطوير هي كما يلي:

| 2016 | 2017 | |
|-------------------|-------------------|---|
| 134,104,463 | 134,104,463 | أراضي |
| 5,786,416 | 5,786,416 | أعمال هندسية و تصاميم |
| (63,713,197) | (64,891,747) | خسائر الإنفلاط في قيمة عقارات قيد التطوير |
| 76,177,682 | 74,999,132 | |

إن الحركة خلال السنة هي كما يلي :

| 2016 | 2017 | |
|-------------------|-------------------|---|
| 75,559,384 | 76,177,682 | الرصيد في بداية السنة |
| 618,298 | (1,178,550) | (خسائر) عكس الإنفلاط في قيمة عقارات قيد التطوير |
| 76,177,682 | 74,999,132 | الرصيد في نهاية السنة |

تم تسجيل خسائر الإنفلاط في قيمة عقارات قيد التطوير للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 بناءً على أقل تقدير تم من قبل مقيمين مستقلين، لأغراض تقدير القيمة العادلة للعقارات قيد التطوير، تم استخدام طريقة القيمة السوقية، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة واستخدام العقارات قيد التطوير.

4 - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

| 2016 | 2017 | |
|-------------------|-------------------|----------------------|
| 26,253,727 | 25,885,493 | دائنون تجاريون (أ) |
| 11,710 | 9,520 | مصاريف مستحقة |
| 369 | 392 | إجازات موظفين مستحقة |
| 26,265,806 | 25,895,405 | |

(أ) يتضمن رصيد الدائنون التجاريون مبلغ 23,433,278 دينار كويتي (285,198,846 درهم إماراتي) (31 ديسمبر 2016) 23,801,512 دينار كويتي (285,198,846 درهم إماراتي) والذي يمثل الرصيد الدائن المتبقى والمستحق للمطور الرئيسي نتيجة لاقتناء عقارات قيد التطوير والذي تم استحقاقه كما في 31 ديسمبر 2017. وفقاً للإذار المرسل من قبل محامي المطور الرئيسي والذي تم استلامه من قبل الشركة التابعة للشركة الأم وذلك لتسوية الرصيد المستحق، قام المطور الرئيسي بالطلابة بفوائد ورسوم أخرى بمبلغ 11,969,426 دينار كويتي (145,676,017 درهم إماراتي) على الرصيد المستحق. لم تقم الشركة التابعة للشركة الأم بتسجيل تلك الفوائد والرسوم الأخرى في الدفاتر وذلك لعدم موافقتها عليها. إن إدارة المجموعة تتفاوض حالياً مع المطور الرئيسي وذلك لسداد الرصيد الدائن المستحق والرسوم الأخرى المتعلقة به.

- 5 إيرادات مقبوضة مقدماً
إن الإيرادات المقبوضة مقدماً تتمثل في المبالغ المقبوضة من العملاء عن الحجوزات لوحدات سكنية أو مكاتب والتي سيتم بناؤها ضمن بند عقارات قيد التطوير (إيضاح 3). قام خمسة عملاء بدفع قضايا مطالبين باسترداد المبالغ المدفوعة مقدماً بمبلغ 556,296 دينار كويتي (6,770,504 درهم إماراتي)، وتم إصدار حكم نهائي لصالح أربعة من العملاء بمبلغ 269,401 دينار كويتي (3,278,797 درهم إماراتي).

- 6 أرصدة ومعاملات مع أطراف ذات صلة
قامت المجموعة بالدخول في معاملات متعددة مع أطراف ذات صلة ضمن النشاط الاعتيادي كالمواطنين، أفراد الإدارة العليا، وبعض الأطراف ذات الصلة الأخرى والتي تخص التمويل وخدمات أخرى. إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات تم الموافقة عليها من قبل إدارة المجموعة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع الأطراف ذات الصلة هي كما يلي:

| 2016 | 2017 | مساهمين رئيسيين | |
|-------------|-------------|--------------------|--|
| (7,753,908) | (7,850,053) | (7,850,053) | (i) الأرصدة المتضمنة في بيان المركز المالى المجمع : مستحق إلى طرف ذو صلة |
| (135,370) | (135,000) | (135,000) | (ii) المعاملات المتضمنة في بيان الأرباح أو الخسائر المجمع : تكليف تمويلية (أ) |

(أ) خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2009، حصلت الشركة الأم على تمويل من قبل الشركة الأم الرئيسية بمبلغ 3,000,000 دينار كويتي، وذلك لتمويل الدفعات الخاصة بالعقارات قيد التطوير، بلغ معدل الفائدة السنوي 4.5% سنوياً (31 ديسمبر 2016: 4.5% سنوياً). ووفقاً لذلك، قامت المجموعة بتحميم بيان الأرباح أو الخسائر المجمع للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 بتكليف تمويل بمبلغ 135,000 دينار كويتي (31 ديسمبر 2016: 135,370 دينار كويتي).

7 - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

| 2016 | 2017 |
|--------------|--------------|
| 3,379 | 1,496 |
| 345 | 346 |
| (2,228) | - |
| 1,496 | 1,842 |

الرصيد في بداية السنة
المحمل خلال السنة
المدفوع خلال السنة
الرصيد في نهاية السنة

8 - رأس المال

يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل من 1,000,000,000 سهم بقيمة إسمية 100 فلس للسهم وجميع الأسهم تقديرية (31 ديسمبر 2016: 1,000,000,000 سهم).

9 - علاوة إصدار

تمثل علاوة الإصدار الزائدة في النقد المستلم عن القيمة الإسمية للأسهم المصدرة. إن علاوة الإصدار غير قابلة للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون.

10 - احتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات والنظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل 10% من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الإجباري، ويجوز للشركة الأم ينفاذ هذا التحويل عندما يصل رصيد الاحتياطي إلى 50% من رأس المال. إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. لم يتم التحويل إلى حساب الاحتياطي الإجباري خلال السنة بسبب الخسائر المتراكمة.

11 - احتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم، يتم تحويل نسبة من ربح السنة الخاص بمساهمي الشركة الأم قبل حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وحصة الزكاة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى حساب الاحتياطي الاختياري. ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية السنوية للمساهمين بناء على إقتراح مجلس الإدارة. لم يتم التحويل إلى حساب الاحتياطي الاختياري خلال السنة بسبب الخسائر المتراكمة.

12 - الجمعية العمومية وتوزيعات الأرباح المقترحة

اقتراح مجلس الإدارة عدم توزيع أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017، وبخضوع هذا الإقتراح لموافقة الجمعية العمومية السنوية للمساهمين.

وافقت الجمعية العمومية السنوية للمساهمين التي انعقدت بتاريخ 18 يونيو 2017 على إقتراح مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016.

13 - مصاريف عمومية وإدارية

تضمن المصاريف العمومية والإدارية تكاليف موظفين بمبلغ 2,769 دينار كويتي (31 ديسمبر 2016: 10,497 دينار كويتي).

14 - (ربح) خسائر فروقات عملات أجنبية

يتمثل ربح فروقات العملات الأجنبية بشكل رئيسي في الربح بمبلغ 368,234 دينار كويتي (31 ديسمبر 2016: خسائر بمبلغ 193,185 دينار كويتي) الناتجة عن ترجمة الرصيد الدائن المتبقى من إقتناء عقارات قيد التطوير المقومة بالدرهم الإماراتي (إيضاح 4).

15 - قضايا قانونية

بتاريخ 23 يناير 2017، قامت شركة كيو انترناشيونال كونسلتنتس برفع دعوى قضائية ضد شركة دار الظبي العقارية ش.م.ك.م. (شركة تابعة مملوكة بالكامل) (المدعى عليه) تحت رقم 1127/2017 مطالبة المدعي عليها بأن توادي مبلغ 50,869,550 درهم إماراتي بالإضافة إلى 109 ألف دولار أمريكي المعدل 4,100,189 دينار كويتي، والتي تتعلق حسب ادعاء شركة كيو انترناشيونال كونسلتنتس عن عقد استشارات هندسية مع الفوائد القانونية بواقع 7% سنوياً من تاريخ الاستحقاق وحتى تمام السداد. بتاريخ 3 أبريل 2017، قامت المدعي عليها بتقديم دعوى فرعية في ذات الدعوى بطلب ندب خبير وتصفية الحساب. بتاريخ 3 أبريل 2017، تم إحالة الدعوى إلى إدارة الخبراء، ولاتزال القضية منظورة أمام إدارة الخبراء، وتم تحديد جلسة لها بتاريخ 19 مارس 2018 أمام "محكمة أول درجة" لورود تقرير الخبراء.

وفي رأي المستشار القانوني للمجموعة، إن الدعوى عاليه تعد غير محددة القيمة، ولا يرجح رأي فيها على رأي آخر إلا بإيداع تقرير الخبراء وظهور نتيجته - وما قبل ذلك يتساوى الادعاء مع المدعى عليه أي القبول يتساوى مع الرفض - ولا يحسم الأمر إلا بإيداع الخبراء تقريره وصدور حكم فيها وعليه، لم يتم قيد مخصصات عن تلك القضايا في البيانات المالية المجمعة.

16-

ادارة المخاطر المالية
تستخدم المجموعة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد في الصندوق ولدى البنك والدائون المستحق إلى طرف ذو صلة، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه. لا تستخدم المجموعة حالياً مشتقات الأدوات المالية لإدارة هذه المخاطر التي تتعرض لها.

أ- مخاطر سعر الفائدة
تعرض الأدوات المالية لمخاطر التغيرات في القيمة نتيجة التغيرات في معدلات سعر الفائدة، ليس لدى المجموعة حالياً تعرض هام لمخاطر سعر الفائدة حيث أن التمويل الذي تم الحصول عليه من الشركة الأم يحمل معدل عائد ثابت.

ب- مخاطر الائتمان
إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الرفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية لطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد تتعرض للمجموعة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد لدى البنك. إن النقد لدى البنك للمجموعة مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة.

إن الحد الأعلى لعرض المجموعة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الإسمية للنقد لدى البنك.

ج- مخاطر العملات الأجنبية
إن مخاطر العملة هي مخاطر أن قيمة الأداة المالية سوف تتقلب نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. إن تعرض المجموعة لمخاطر العملة ناتج من الاستثمار في الشركة التابعة والمملوكة بالكامل شركة دار الظبي العقارية - (ش.م.ك.م) وشركتها التابعة. إن الإدارة تراقب تعرضها لمخاطر العملة بشكل دوري.

يظهر البيان التالي حساسية للتغير المحتمل المعقول في سعر صرف العملة بين العملات الأجنبية والدينار الكويتي.

| السنة | مقابل الدينار الكويتي | الزيادة / (النقص) | الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع | الآخر على الدخل الشامل | الأثر على بيان الأرباح أو الخسائر المجمع | الآخر على الدخل الشامل |
|-------------|-----------------------|-------------------|--|------------------------|--|------------------------|
| 2017 | | | | 293,893± | 1,358,541± | %5 ± |
| 2016 | | | | 298,511 ± | 1,379,889 ± | %5 ± |

د- مخاطر السيولة
تنتج مخاطر السيولة عن عدم مقدرة المجموعة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية . وإدارة هذه المخاطر تقوم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري ، وتنشتر في الودائع البنكية أو الاستثمارات الأخرى القابلة للتسلیل السريع، مع تحفيظ وإدارة التدفقات النقدية المتوقعة للمجموعة من خلال الإحتفاظ باحتياطيات نقدية مناسبة وخطوط إئتمان بنكية سارية ومتحركة ومقابلة استحقاقات الموجودات والمطلوبات المالية.
إن جدول استحقاقات المطلوبات كالتالي:

| المجموع | أكثر من سنة | من 3 - 12 شهر | 2017 |
|-------------------|------------------|-------------------|--------------------------|
| 25,895,405 | - | 25,895,405 | دائنون وأرصدة دائنة أخرى |
| 7,850,053 | 7,850,053 | - | مستحق إلى طرف ذو صلة |
| 33,745,458 | 7,850,053 | 25,895,405 | |

| المجموع | أكثر من سنة | من 3 - 12 شهر | 2016 |
|-------------------|------------------|-------------------|--------------------------|
| 26,265,806 | - | 26,265,806 | دائنون وأرصدة دائنة أخرى |
| 7,753,908 | 7,753,908 | - | مستحق إلى طرف ذو صلة |
| 34,019,714 | 7,753,908 | 26,265,806 | |

هـ مخاطر أسعار أدوات الملكية
إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر إنخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة لتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد. كما في 31 ديسمبر 2017، لا تتعرض المجموعة لمثل هذا الخطر.

- 17

قياس القيمة العادلة
تمثل القيمة العادلة المبلغ المستلم من بيع الأصل أو المدفوع لسداد الالتزام من خلال عملية تجارية بحثة بين أطراف السوق كما في تاريخ القياس. يعتمد قياس القيمة العادلة على فرضية إتمام عملية بيع الأصل أو سداد الالتزام بحدى الطرق التالية:

- من خلال السوق الرئيسي للأصل أو الالتزام.
- من خلال أكثر الأسواق ربحية للأصل أو الالتزام في حال عدم وجود سوق رئيسي.

كما في 31 ديسمبر، فإن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية. لقد قررت إدارة المجموعة أن القيمة العادلة للنقد في الصندوق ولدى البنوك والدائنين والمستحق إلى طرف ذو صلة تقارب قيمتها الدفترية بشكل كبير نظراً لقصر فترة استحقاق هذه الأدوات المالية.

- 18

إدارة مخاطر الموارد المالية
إن هدف المجموعة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الإستمرار، وذلك لتوفير عوائد لحاملي الأسهم ومنافع المستخدمين الخارجيين، وكذلك المحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة تلك الموارد المالية.
والمحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية يمكن للمجموعة تنظيم مبالغ التوزيعات النقدية المدفوعة للمساهمين، تخفيض رأس المال المدفوع، إصدار أسهم جديدة، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة.

- 19

مبدأ الاستثمارية
تجاوزت المطلوبات المتداولة للمجموعة عن موجوداتها المتداولة بمبلغ 25,892,833 دينار كويتي (31 ديسمبر 2016: 26,258,931 دينار كويتي). لقد تم إعداد البيانات المالية المجمعة على أساس إقراض إستثمارية المجموعة في أعمالها. إن إستثمارية المجموعة تعتمد على قدرتها على تحقيق أرباح وتعزيز تدفقاتها النقدية في المستقبل وإعادة هيكلة سداد ديونها، إضافة إلى الدعم والتمويل من قبل المساهمين الرئيسيين، وفي حالة عدم توفر هذه الظروف، يجب تعديل البيانات المالية المجمعة المرفقة.

إن إدارة المجموعة بقصد التفاوض حول شروط سداد الدائنين التجاريين بمبلغ 23,433,278 دينار كويتي والرسوم الأخرى المتعلقة به مع المطور الرئيسي والذي يمثل الرصيد الدائن المتبقى من إقتناء عقارات قيد التطوير (إيضاح 4 (أ)).

إذا لم تتمكن المجموعة من إعادة هيكلة الدائنين التجاريين في المستقبل القريب، فإنها قد لا تتمكن من تحقيق موجوداتها والوفاء بمتطلباتها في السياق الطبيعي للأعمال.